المواثيق الدولية حول حقوق الانسان، ومن ضمنها حقه في اختيار مكان سكنه وعمله، وان هذا اتجاه لا عودة عنه. ولا اعتراض، ابداً، على اتجاه الاتحاد السوفياتي نحو الالتزام بمواثيق حقوق الانسان اكثر فأكثر، والاتجاه اكثر نحو اللبيرالية، في سياسته الخارجية والداخلية، من جهة؛ كما انه يكاد يكون واضحاً، من جهة أخرى، ان العودة عن قرار السماح بالهجرة غير وارد، ليس فقط بسبب الالتزام بتلك المبادىء، بل، ايضاً، بسبب الحاجة الى التعامل مع الغرب. غير ان هذا الادعاء، في حقيقته، ليس الاّ ذريعة تثير السخرية وتجعل من تلك الحقوق أُلعوبة. فحق الانسان في الهجرة، واختيار مكان سكنه وعمله، يجب ان يترك له، يقرّره هو، لا ان يفرض عليه. والتنفيذ العملي لذلك هو ان المواطن، اي مواطن، هو الذي يقرّر متى يهاجر، والى اي بلد يهاجر، وفق ما يلائمه، وما تسمح به القوانين المرعية في البلدين، «المصدِّر» و«المستورد». وعندما يقرر المواطن، اي مواطن، ذلك، يمنح جواز سفر عادياً، يستطيع بموجبه المغادرة، ومن ثمّ العودة، اذا شاء، ومتى شاء. والكثير من الدول تسمح لمواطنيها المهاجرين بالاحتفاظ بجنسيتهم وجواز سفرهم الاصلي، حتى انْ اكتسبوا جنسية وجواز سفر الدولة التي هاجروا اليها. وبالتالي، فان الاجراءات السوفياتية بشأن منح المهاجر اليهودي وثيقة سفر لمرة واحدة، تخوّله الانتقال الى اسرائيل، دون غيرها، تعتبر، عملياً، بمثابة عمليات طرد وتهجير الى اسرائيل، ولا تتماشى، ابداً، مع التمسك بمبادىء حقوق الانسان، بل تعتبر انتهاكاً لها.

ولعلّ من المفيد التذكير بأن هذه الاجراءات التهجيرية، التي تصبّ كلها في طاحونة الصهيونية، قد لا تكون ناجمة عن الضغوط الامبريالية ـ اليهودية فقط، بقدر ما انها، ايضاً، نتاج لطريقة معيّنة من التفكير والممارسة السوفياتيين. فدستور الاتحاد السوفياتي يعترف باليهود «قومية» قائمة بحد ذاتها؛ ولعله، من هذه الناحية، هو الدستور الوحيد في العالم الذي ينص على ذلك، وقبل ان تقام اسرائيل بسنوات عديدة (ويبدو ان ذلك ناجم، الى حد ما، عن طبيعة التواجد اليهودي القديم، والكثيف، في بعض المناطق السوفياتية). كما انه، من هذه الناحية، «يتفوق» حتى على الممارسات الاسرائيلية بشأن الموقف من اليهود. فبينما تميّز اسرائيل، لاعتبارات مذهبية، في غير صالح بعض الطوائف اليهودية (اليهود الاصلاحيون، مثلاً، الذين لا تحبذ هجرتهم، وتضع مختلف القيود على انشطتهم الثقافية الدينية، ولا تعترف بشهادات التهويد التي يصدرها حاخاموهم، الخ)، نرى القانون السوفياتي لا يعير هذه الاعتبارات اية اهمية، فالكل يهود، والكل ابناء «قومية» (!) واحدة.

هذا من جهة. اما من جهة أخرى، فالسوفيات كما يبدو، لاعتبارات «عقائدية»، يناصبون كل من يطالب بالهجرة من بلدهم العداء. وبعضهم لا يستطيع ان يفهم كيف يمكن لشخص ما ان يرفض «نعمة» الانتماء الى وطن الاشتراكية الاول ويطالب بالهجرة منه، وبالتالي الاساءة اليه. و«المخبول» الذي يتجرّأ على القيام بذلك يجب ان يدفع ثمن «غلطته»، وذلك بأن تسقط جنسيته، ولا يسمح له بالعودة الى الوطن. ومن خلال هذا العداء للهجرة، قدّم بعض السوفيات «فتاوى» مفادها ان ابناء القوميات المختلفة، وخصوصاً الاقليات، عندما يتركون الاتحاد السوفياتي لا «يهاجرون» منه، بل «يعودون» الى أوطانهم الاصلية؛ ومن بين هؤلاء اليهود.

ويبدو ان الجهود الامبريالية والتبريرات العقائدية كافة تضافرت لتخلق الوضع الحالي الذي يتم بموجبه تسفير اليهود الى اسرائيل، دون غيرها، ان شاءوا او ابوا. والحقيقة ان ما يثير الحنق، ويشكل مصدر الخطر، في عملية الهجرة هذه هو الاسلوب، لا الجوهر. والاتحاد السوفياتي يستطيع، بسهولة، ان يحل جزءاً كبيراً من المشكلة، انْ لم يكن كلها، باتخاذ بعض الاجراءات البسيطة، والعقلانية، وذلك بالغاء وثائق السفر لمرة واحدة، القسرية بمضمونها وابعادها، واستبدالها بجوازات سفر سوفياتية عادية «كاملة»، يمكن للمهاجرين من الاتحاد السوفياتي السفر بموجبها الى اي بلد في